مجلة الشرق الأوسط للنشر العلمي
المجلد (٩) العدد (٩)
الإصدار التاسع والثلاثون
٢٠٢٦ (١-١٥)

صعود اليمين الشعبوي في السويد :دراسة حالة حزب ديمقراطيون السويد

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

م.م.رندا سعدي محمود
م.م. فراس عمار لهمود

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٦ سبتمبر ٢٠٢٦م

* المقدمة

شهدت الساحة السياسية الأوروبية خلال العقدين الأخيرين تحولات بنيوية في أنماط التنافس الحزبي واتجاهات التصويت، تمثلت في تنامي نفوذ الأحزاب الشعبوية، ولا سيما اليمين الشعبوي، وانتقاله من دائرة الاحتجاج السياسي إلى دوائر التأثير البرلماني وصنع القرار. وتُعد السويد—بوصفها إحدى الدول التي ارتبط اسمها تاريخيًا بدولة الرفاه والديمقراطية الاجتماعية—حالة ذات دلالة خاصة إذ أفرزت تطوراتها السياسية في السنوات الأخيرة صعودًا ملموسًا لحزب ديمقراطيو السويد، بما يعكس تداخل عوامل الهجرة والاندماج والأمن والثقة بالمؤسسات مع التحولات القيمية والاجتماعية في المجتمع السويدي.

ينطلق هذا البحث من فرضية أن صعود اليمين الشعبوي في السويد لا يمكن تفسيره في ضوء عامل واحد، بل هو نتاج تفاعل مركّب بين بيئة مؤسسية (النظام البرلماني والتمثيل النسبي)، وسياقات اجتماعية وسياساتية (الهجرة والاندماج)، وتحولات في أولويات الرأي العام، فضلًا عن ديناميات خطابية وإعلامية أسهمت في تعزيز خطاب الاستقطاب وسياسة "الأزمة". وبذلك يسعى البحث إلى تقديم قراءة تحليلية—تفسيرية لصعود حزب ديمقراطيو السويد، وتحليل خطابه وأثره في النظام الحزبي والسياسات العامة، واستجلاء انعكاساته على التعددية الديمقراطية في السويد

* مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في تفسير التحول الذي شهده النظام الحزبي السويدي عبر تنامي وزن اليمين الشعبوي، ولا سيما حزب ديمقراطيو السويد، وتحوله من فاعل هامشي إلى قوة سياسية مؤثرة في توازنات البرلمان وفي اتجاهات السياسات العامة. كما تتمثل المشكلة في تحديد طبيعة الخطاب الشعبوي للحزب وآليات اشتغاله (الشعب/النخبة/التهديد/الاندماج)

ومدى تأثيره في بنية التعددية السياسية وثقافة التسوية داخل الديمقراطية السويدية.

*** أسئلة البحث**

*** السؤال الرئيس**

ما العوامل التي تقف وراء صعود اليمين الشعبوي في السويد، وكيف أسهم حزب ديمقراطيو السويد في إعادة تشكيل المشهد السياسي والسياسات العامة؟

*** الأسئلة الفرعية**

١-ما المقصود بالشعبوية، وما خصائص الشعبوية اليمينية على وجه التحديد؟

٢-كيف تطور النظام الحزبي السويدي، وما السياقات التي مهّدت لصعود اليمين الشعبوي؟

٣-ما مسارات نشأة حزب ديمقراطيو السويد وتطوره وصعوده الانتخابي؟

٤-ما السمات الرئيسة لخطاب الحزب في قضايا الهجرة والهوية والأمن والاندماج؟

٥-ما أثر الحزب في توازنات الحكم والائتلافات وفي اتجاهات السياسة العامة بعد ٢٠٢٢؟

٦-ما انعكاسات صعود اليمين الشعبوي على الديمقراطية التعددية في السويد؟

*** فرضيات البحث**

١-يسهم تصاعد قضايا الهجرة والاندماج في المجال العام في رفع قابلية الناخبين لدعم اليمين الشعبوي.

٢-يؤدي تراجع الثقة بالأحزاب التقليدية واتساع فجوة التمثيل إلى خلق بيئة مواتية لخطاب "الشعب ضد النخبة".

٣-يعتمد حزب ديمقراطيو السويد على خطاب شعبوي يقوم على ثنائية (الشعب/النخبة) وسياسة الأزمة لتوسيع قاعدته الانتخابية.

٤-أدى صعود الحزب إلى إعادة تشكيل توازنات النظام الحزبي السويدي ورفع قدرة اليمين على التأثير في السياسات العامة.

٥-يحمل الخطاب الشعبوي نزعة توتر مع التعددية حين يتجه إلى نزع الشرعية عن الخصوم أو تضييق المجال العام.

*** أهداف البحث**

١-ضبط مفهوم الشعبوية وتقديم إطار نظري ومفاهيمي مناسب للتحليل.

٢-تفسير العوامل البنيوية والسياقية لصعود اليمين الشعبوي في السويد.

٣-تحليل خطاب حزب ديمقراطيو السويد وفق مؤشرات واضحة قابلة للرصد.

٤-تقويم أثر الحزب في النظام الحزبي والسياسات العامة وانعكاساته على الديمقراطية التعددية

*** أهمية البحث**

يسهم البحث في إثراء الأدبيات العربية المتعلقة بالشعبوية واليمين السياسي في أوروبا عبر تقديم دراسة حالة من دولة رفاه وديمقراطية مستقرة، بما يوسّع مجال المقارنة خارج الحالات الأكثر تناولًا في أوروبا الوسطى والجنوبية

*** المنهجية**

يعتمد البحث المنهج الوصفي—التحليلي لعرض الظاهرة وتفسير عناصرها، إلى جانب منهج دراسة الحالة لكون حزب ديمقراطيو السويد يمثل نموذجًا مركزيًا لليمين الشعبوي في

السويد. كما يعتمد البحث تحليل الخطاب/تحليل المحتوى كأداة لتفكيك بنية الخطاب السياسي للحزب، ورصد المؤشرات الشعبوية (الشعب/النخبة/الإرادة العامة/سياسة الأزمة/نزع الشرعية/تبسيط الحلول)، واستنتاج دلالاتها ضمن السياق السياسي السويدي.

*** الإطار النظري والمفاهيمي للشعبوية واليمين الشعبوي**

تُعد الشعبوية مفهومًا متنازعًا عليه في علم السياسة؛ إذ تُعرَّف أحيانًا بوصفها أيديولوجيا ''رقيقة'' تقسم المجتمع إلى ''شعب'' و''نخبة''، وأحيانًا بوصفها خطابًا أو أسلوبًا سياسيًا يتسم بالاستقطاب وتضخيم الأزمات وتقديم حلول حاسمة. وفي هذا البحث تُفهم الشعبوية بوصفها بنية خطابية–سياسية تُنتج ثنائية أخلاقية بين ''الشعب'' و''النخبة''، وتمنح ''الإرادة العامة'' موقعًا مرجعيًا، مع ميل محتمل إلى نزع الشرعية عن الخصوم وتقليل قيمة الوساطة المؤسسية.

أما الشعبوية اليمينية فتتخذ من الهوية الوطنية والثقافة والأمن والهجرة محاور رئيسة، وتعيد تعريف ''الشعب'' على أساس قومي/ثقافي، وتقدّم ''الآخر'' (أحيانًا المهاجر/غير المندمج) بوصفه مصدر تهديد للتماسك الاجتماعي أو دولة الرفاه. وبذلك يصبح تحليل خطاب الهوية والأمن والهجرة مدخلًا أساسيًا لفهم هذا النمط من الشعبوية.

١– إشكالية مفهوم الشعبوية وتعدد المقاربات

تُعدّ الشعبوية من أكثر المفاهيم تداولًا وإثارة للجدل في علم السياسة المعاصر، ليس فقط بسبب انتشارها في الواقع السياسي، بل لأن المصطلح يُستخدم على مستويين متداخلين: مستوى إعلامي/سياسي غالبًا ما يحمل دلالة اتهامية، ومستوى أكاديمي يسعى إلى ضبط المفهوم وتحديد حدوده التحليلية. هذا التداخل يخلق ''التباسًا مفاهيميًا'' يجعل أي دراسة تطبيقية—مثل دراسة حزب ديمقراطيو السويد—مهددة بالخلط بين الشعبوية وبين مجرد التشدد السياسي أو اللغة الانفعالية. لذا تتطلب المعالجة العلمية وضع تعريف إجرائي قبل التحليل[١].

وتظهر تعددية المقاربات في الأدبيات عبر ثلاثة اتجاهات كبرى: –

١–الشعبوية كأيديولوجيا رقيقة (Thin-centered ideology) تركّز على تقسيم أخلاقي للمجتمع بين ''الشعب'' و''النخبة'' وتقديس الإرادة العامة[٢]

٢–الشعبوية كتوتر داخل الديمقراطية: تنشأ حين تتسع الفجوة بين وعود الديمقراطية الخلاصية وبين آلياتها الإجرائية، فتستدعي ''الشعب'' ضد المؤسسة

٣–الشعبوية كأسلوب اتصالي: تُقاس عبر سمات خطابية/أسلوبية مثل القرب من الناس، ومناهضة المؤسسة، وسياسة الأزمة، والتبسيط[٣].

[١] كاس مودّه وكريستوبال روفيرا كالتواسر، مقدمة مختصرة في الشعبوية (ترجمة عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،ص٤

[٢] كاس موده وكريستوال روفيرا كالتواسر ، الشعبوية كأيديولوجيا رقيقة ونواتها (الشعب/النخبة/الإرادة العامة)،ترجمه عربية ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،ص٩

[3] https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1111/j.1475-6765.2006.00690.x?utm_source=chatgpt.com

بناءً على ذلك، يعتمد هذا البحث مفهوم الشعبوية بوصفه مفهومًا تحليليًا قابلًا للقياس عبر مؤشرات نصية، وليس مجرد وصف انطباع

٢– الشعبوية كأيديولوجيا رقيقة ونواتها المفاهيمية

تُعد مقاربة ''الأيديولوجيا الرقيقة'' من أكثر المقاربات استخدامًا في الدراسات المقارنة؛ لأنها تقدم تعريفًا ''حدًّا أدنى'' للشعبوية يساعد على القياس. ووفق هذا المنظور، تقوم الشعبوية على ثلاثة عناصر مترابطة: –

١–الشعب (بوصفه كيانًا أخلاقيًا متجانسًا)

٢–النخبة (بوصفها فاسدة/منفصلة عن المجتمع)

٣–الإرادة العامة (كمصدر وحيد للشرعية السياسية)

هذا التعريف يوضح أن الشعبوية ليست أيديولوجيا متكاملة مثل الليبرالية أو الاشتراكية، بل ''رقيقة'' لأنها قابلة للاندماج مع مضامين أخرى (قومية/محافظة/يسارية). لذلك يمكن أن تتخذ الشعبوية مضمونًا يمينيًا أو يساريًا، بينما يبقى ''المنطق'' ثابتًا: صراع أخلاقي بين الشعب والنخبة، ومطالبة بأن تعكس السياسة إرادة الشعب[4]

٣–الشعبوية والديمقراطية بين "الوجه الخلاصي" و"الوجه الإجرائي"

تقدّم مارغريت كانوفان إطارًا تفسيرياً شديد الأهمية لفهم لماذا تظهر الشعبوية داخل الديمقراطيات المستقرة. فالديمقراطية—بحسبها—لا تتكوّن من مؤسسات وإجراءات فقط، بل تحمل أيضًا ''وعدًا خلاصياً'' مرتبطًا بفكرة أن الشعب هو صاحب السيادة وأن السياسة يجب أن تعبّر عنه مباشرة. وفي المقابل، تقوم الديمقراطية عمليًا على وجه ''إجرائي/براغماتي'' يتمثل في التسويات، والوساطة الحزبية، والبيروقراطية، والقواعد القانونية

تظهر الشعبوية عادة عندما تتسع الفجوة بين الوعد الخلاصي والإجراءات الواقعية: حين يشعر المواطنون بأن المؤسسات لم تعد تستجيب لمطالبهم، أو أن السياسة تحولت إلى إدارة تقنية باردة، يبرز خطاب ''استعادة الشعب'' ضد ''المنظومة''. ومن هنا فإن الشعبوية ليست ''خارج الديمقراطية''، بل قد تكون نتاجًا لتوترٍ داخلها. وهذا مهم في حالة السويد؛ لأنها ديمقراطية قوية لكن تحولات الهجرة والاندماج والأمن قد تكون وسعت فجوة الثقة والتمثيل، فزاد الطلب على خطاب ''مباشر'' و''حاسم''[5]

٤– الشعبوية ومعاداة التعددية وادعاء التمثيل الحصري

يركّز يان–فيرنر مولر على سمة فارقة تساعد اعلى التمييز بين شعبوية ''خفيفة'' ونزعات أكثر خطورة: معاداة التعددية. فالشعبوي لا يكتفي بانتقاد النخبة، بل يميل إلى الادعاء بأن حزبه/زعيمه هو الممثل الشرعي الوحيد لـ''الشعب الحقيقي''. وبهذا يتحول الخلاف السياسي من تنافس طبيعي بين برامج إلى صراع على الشرعية: الخصوم ليسوا مجرد منافسين، بل يُقدَّمون كجزء من ''النظام الفاسد'' أو ''ضد الشعب''[6]

---

[4] مقدّمة مختصرة في الشعبوية ، مصدر سبق ذكر،ص١٠

[5] Jan Jagers and Stefaan Walgrave, "Populism as Political Communication Style," European Journal of Political Research 46, no. 3 (2007): 319–345.،

[6] https://www.project-syndicate.org/commentary/nicolas-maduro-and-the-essence-of-populism-by-jan-werner-mueller/arabic?utm_source=chatgpt.com

من زاوية منهجية، ينتج عن هذا الطرح مؤشرات قابلة للرصد في الخطاب، مثل: –

١–نزع شرعية الخصوم ووصمهم بأنهم ‘‘ليسوا من الشعب’’

٢–تحويل الاختلاف السياسي إلى اتهام أخلاقي/وطني

٣–تضييق معنى ‘‘الشعب’’ ليصبح أقرب إلى هوية مغلقة

وهذه المؤشرات مفيدة جدًا لاحقًا عند تحليل خطاب حزب ديمقراطيو السويد حول ‘‘الهوية’’ و’’الاندماج’’ و’’الأمن’’، لأنها تكشف إن كان الخطاب مجرد تشدد سياسي أم يحمل نزعة احتكار التمثيل[7]

٥– اليمين الشعبوي—سماته، ثم المؤشرات الإجرائية للقياس

أولًا: ما المقصود باليمين الشعبوي؟

اليمين الشعبوي هو تقاطع ‘‘منطق الشعبوية’’ مع مضمون يميني/قومي يركّز على الهوية الوطنية، ويقدّم قضايا الهجرة والاندماج والأمن بوصفها قضايا سيادة وتهديد وجودي. وعمليًا، تُظهر تجارب أوروبا أن كثيرًا من أحزاب اليمين الشعبوي تجمع بين: –

١–تعريف ‘‘الشعب’’ تعريفًا هوياتيًا (ثقافي/قومي)

٢–موقف صارم من الهجرة والاندماج

٣–خطاب القانون والنظام، والتشديد على الأمن

٤–توظيف ثنائية الشعب/النخبة في تفسير الأزمات

هذا يفسر لماذا تصبح الهجرة والاندماج ساحة مركزية لنمو اليمين الشعبوي في دول الرفاه أيضًا[8]

ثانيًا: الشعبوية كأسلوب اتصالي—كيف تظهر في اللغة السياسية

تقترح دراسات الاتصال السياسي النظر إلى الشعبوية كأسلوب يتجسد في النصوص عبر سمات يمكن رصدها: (القرب من الناس / مناهضة المؤسسة /تبسيط / سياسة أزمة). وتؤكد هذه الدراسات أن القياس يحتاج إلى ‘‘مفهوم قابل للقياس’’ عبر مؤشرات نصية

ثالثًا: مؤشرات القياس[9]

أ– مؤشرات ‘‘النواة’’ (Ideational Core)

الشعب/النخبة: هل يقدم النص صراعًا أخلاقيًا بين الشعب والنخبة؟

الإرادة العامة: هل يجعل إرادة الشعب معيارًا نهائيًا فوق الإجراءات؟

تجانس الشعب: هل يفترض أن الشعب واحد بلا اختلافات داخلية؟

التمثيل الحصري/نزع الشرعية: هل يلمّح إلى أن الخصوم ليسوا ‘‘شرعيين’’ أو ليسوا من الشعب؟

ب– مؤشرات مساعدة شائعة في اليمين الشعبوي

سياسة الأزمة: تصوير الواقع كتهديد دائم يستلزم حلًا جذريًا.

مناهضة المؤسسة: إلقاء اللوم على ‘‘الاستبلشمنت/المنظومة’’ بوصفها سبب الإخفاق.

---

[7] الشعبوية من المصطلح الى المفهوم https://diffah.alaraby.co.uk/diffah/herenow/2019/10/10/الشعبوية-من-المصطلح-إلى-المفهوم?utm_source=chatgpt.com

[8] مقدمة مختصرة في الشعبوية، مصدر سبق ذكره،ص١٢

[9] Populism as Political Communication Style ، ٣١٩_٣٤٥

تبسيط الحلول: حلول مباشرة لقضايا مركبة (تقييد/منع/ترحيل... دون معالجة مؤسسية).

كبش الفداء: إحالة سبب المشكلة إلى طرف واحد (النخبة/المهاجر/فئة بعينها).

*** السياق السويدي وتحولات النظام السياسي–الاجتماعي (كبيئة حاضنة لصعود اليمين الشعبوي)**

١– بنية النظام السياسي السويدي وخصائص البرلمانية التوافقية

تُعد السويد دولة ديمقراطية برلمانية وملكية دستورية؛ إذ يتأسس النظام السياسي على مبدأ أن الحكومة لا تمارس سلطتها إلا بقبول البرلمان (الريكسداغ). وتُعد هذه الخاصية مهمة في تفسير صعود الأحزاب الجديدة، لأن مركز الثقل الحقيقي في تشكيل السلطة التنفيذية يمر عبر البرلمان والتحالفات داخله. كما يتميز البرلمان السويدي بأنه أحادي الغرفة ويضم ٣٤٩ عضوًا منتخبين وفق التمثيل النسبي، ما يمنح القوى الصاعدة فرصة أعلى للتمثيل مقارنة بالأنظمة ذات العتبات المرتفعة أو الانتخاب الفردي[10]

ويُضاف إلى ذلك أن النظام السويدي—تاريخيًا—يتسم بنزعة توافقية في إدارة الخلافات عبر التسويات البرلمانية، إلا أن التحولات في النظام الحزبي منذ الثمانينيات وما بعدها (التفكك الحزبي وتراجع الأحزاب الكبرى نسبيًا) رفعت احتمالات الحكومات الأقلية وزادت الحاجة إلى ترتيبات ''دعم برلماني'' من أحزاب ليست ضمن الحكومة رسميًا. وهذا النمط يفتح المجال عمليًا أمام الأحزاب الشعبوية لتوظيف قوتها البرلمانية: فبدل أن تكون معارضة رمزية، قد تتحول إلى شريك مؤثر يفرض شروطه على الأجندة العامة[١١].

٢– دولة الرفاه السويدية وأثرها في إعادة تعريف الصراع السياسي

ترتبط السويد تقليديًا بما يُعرف بـ''نموذج دولة الرفاه'' الذي يقوم على مبدأ الشمولية/العالمية (Universalism) في الخدمات والحقوق الاجتماعية، أي اتساع نطاق الاستفادة لتشمل شرائح المجتمع كافة ضمن قواعد عامة، وهو ما جعل ''العدالة الاجتماعية'' و''الاندماج'' جزءًا من هوية الدولة الحديثة. وتُظهر الأدبيات أن فهم دولة الرفاه السويدية لا يقتصر على حجم الإنفاق الاجتماعي، بل يتصل أيضًا بمستوى الشمول، وطريقة التمويل، ومؤسسات تقديم الخدمة، وكفاية المنافع[12]

غير أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية الممتدة (كإصلاحات الإدارة العامة، وتبدلات سوق العمل، والتحولات الديموغرافية) ساهمت في إعادة طرح أسئلة سياسية

[10] Swedish Parliament (Riksdag), How the Parliament Works, Official Guide, Stockholm, The Riksdag Administration, 2022, p. 10

[١١] تقرير EPRS للبرلمان الأوروبي بنية النظام (٣٤٩ عضوًا/غرفة واحدة/ملكية دستورية) https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2022/739216/EPRS_BRI%282022%29739216_EN.pdf?utm_source=chatgpt.com

[12] Paula Blomqvist and Joakim Palme, "Universalism in Welfare Policy: The Swedish Case beyond 1990," Social Inclusion, vol. 8, no. 1, 2020, pp. 114–123.

حساسة: من يستحق؟ وكيف تُموّل الخدمات؟ وهل يُدار الرفاه بوصفه ‘‘حقًا عامًا’’ أم ‘‘استحقاقًا مشروطًا’’؟ في هذا السياق، يجد اليمين الشعبوي أرضية خطابية خصبة حين يربط بين الرفاه والهجرة بوصفها ضغطًا على الموارد العامة، ويعيد ترتيب الاستحقاق ضمن معيار ‘‘الانتماء والالتزام’’. وهذه النقطة مهمة لأنها تفسر لماذا يمكن أن تنمو الشعبوية اليمينية حتى في دول رفاه قوية، إذ يصبح الصراع حول ‘‘الرفاه’’ جزءًا من الصراع حول الهوية والسيادة، لا مجرد خلاف مالي[13]

٣–الهجرة وأزمة ٢٠١٥ كنقطة انعطاف في السياسة العامة والخطاب العام

تمثل سنة ٢٠١٥ نقطة انعطاف محورية في السويد؛ إذ تشير وكالة الهجرة السويدية إلى تسارع كبير في طلبات اللجوء خلال صيف وخريف ٢٠١٥، وصولًا إلى مستويات أسبوعية مرتفعة جدًا في أكتوبر، وهو ما جعل عام ٢٠١٥ أحد أكثر الأعوام ضغطًا على منظومة الاستقبال والإسكان والإدارة العامة كما توثق دراسات أكاديمية أن السويد كانت من أكثر الدول الأوروبية استقبالًا لطالبي اللجوء في ذلك العام (قرابة ١٦٣ ألفًا)، ما جعل ملف الهجرة يتقدم سريعًا إلى مركز المنافسة الحزبي[14]

ومن الناحية المؤسسية، يؤكد تقرير التدقيق الوطني السويدي (Riksrevisionen) أن حجم الوافدين كان غير مسبوق في تاريخ ما بعد الحرب، وأن إدارة الأزمة كشفت تحديات في الاستعدادات والتنسيق وإدارة الموارد.[9] وهذه التقييمات الرسمية مهمة في بحوث العلوم السياسية لأنها تغذي سرديتين متوازيتين: –

١–سردية ‘‘التعلم المؤسسي والإصلاح الإداري’’،

٢–سردية ‘‘فشل النخبة/عجز الدولة’’ التي تستثمرها الشعبوية في خطابها.

كما تبرز دراسات تطبيقية متخصصة في إجراءات اللجوء وبياناته (٢٠١٦) أن ٢٠١٥ شهد قرابة ١٦٣ ألف طلب لجوء، وتعرض الأرقام ضمن سياق الاتحاد الأوروبي، وهو ما يعزز الدقة الإحصائية للبحث عند عرض ‘‘الصدمة’’ التي أعادت تشكيل الرأي العام والسياسات[15]

٤–ما بعد ٢٠٢٢—اتفاق تيدو وتحول مركز الثقل السياسي نحو التشدد في الهجرة والأمن

أفرزت انتخابات ٢٠٢٢ وضعًا سياسيًا جديدًا يقوم على ائتلاف يمين–وسط مع دعم برلماني من حزب ديمقراطيو السويد، ضمن ترتيبات تعاون عُرفت باتفاق Tidö. وتمثل هذه المرحلة انتقالًا نوعيًا في تفسير صعود اليمين الشعبوي؛ إذ لم يعد الحزب مجرد ‘‘منافس انتخابي’’ بل أصبح جزءًا من معادلة

[13] نجار،احمدالسيد ، دولة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحده العربية،معهد السويدي ،مصر ،2006،ص٢٠

[14] موقع الرسمي وكالة الهجرة السويدية: https://www.migrationsverket.se/en/about-the-swedish-migration-agency/the-swedish-migration-agency-answers/2025/2025-10-27-ten-years-since-2015---what-happened.html?utm_source=chatgpt.com

[15] Bernd Parusel, Sweden's Asylum Procedures, Gütersloh: Bertelsmann Stiftung, 2016.

الحكم من خلال التأثير في أولويات الحكومة مقابل الدعم البرلماني.[16]

وقد تناولت دراسات جامعية/بحثية الاتفاق بوصفه وثيقة تضم عددًا كبيرًا من النقاط السياساتية التي يتوقع تنفيذها للحفاظ على الدعم البرلماني، مع الإشارة إلى طبيعته ''الاستثنائية'' في تاريخ التحالفات السويدية.[12] وفي الوقت نفسه، قدمت منظمات حقوقية تحليلات تفصيلية تُظهر أن محور الهجرة والاندماج في الاتفاق يتجه نحو تقليل الهجرة وزيادة العودة وتقليص بعض الحقوق قبل الحصول على المواطنة—وهي مضامين تتقاطع مع جوهر خطاب اليمين الشعبوي حول الهوية والاستحقاق[17]

وتؤدي هذه الترتيبات إلى نتيجتين بحثيتين مهمتين:-

١-تحول الشعبوية من خطاب إلى سياسة: إذ تصبح بعض عناصر الخطاب جزءًا من برامج وإجراءات الدولة.

٢-إعادة ترتيب المجال العام: حيث تتحول ملفات الهجرة والجريمة إلى مركز ''إجماع يميني'' نسبيًا، ما يضغط على الأحزاب الأخرى إما للتكيّف أو للمواجهة

*** نشأة حزب ديمقراطيو السويد وتطوره وصعوده إلى مركز التأثير السياسي**

١- النشأة والخلفيات الأولى ومسار "إعادة بناء الشرعية

تأسس حزب ديمقراطيو السويد عام ١٩٨٨ ضمن سياق أوروبي شهد تنامي تيارات قومية مناهضة للهجرة، وقد ارتبطت البدايات الأولى للحزب بجدلٍ واسع حول الخلفيات الفكرية والبيئات الاجتماعية التي انطلق منها. وتُعد هذه النقطة ضرورية في البحث العلمي، ليس بهدف ''الحكم المعياري''، بل لفهم سبب لجوء الحزب لاحقًا إلى استراتيجية طويلة الأمد لإعادة تقديم ذاته بوصفه حزبًا ''طبيعيًا'' ضمن المنافسة الديمقراطية، أي الانتقال من صورة حركة راديكالية هامشية إلى حزب يسعى للقبول داخل المجال السياسي العام.

توضح الأدبيات التي تناولت الحزب أن أحد مفاتيح تحوله تمثّل في إعادة الانضباط التنظيمي، وفرض قواعد داخلية لضبط العضوية والخطاب، ومحاولة النأي عن العناصر الأكثر تطرفًا، بما يشابه ما تفعله أحزاب يمين شعبوي أوروبية أخرى عند الانتقال من ''مرحلة الاحتجاج'' إلى ''مرحلة التمأسس''. هذا المسار يُفهم نظريًا ضمن فكرة أن كثيرًا من الأحزاب الشعبوية اليمينية تعتمد ''التطبيع'' كآلية لخفض كلفة السمعة (Reputational cost) وتوسيع القاعدة الانتخابية[18]

[16] Civil Rights Defenders, The Tidö Agreement Review: A Rights-Based Review of the Tidö Agreement, Stockholm, 24 October 2022.

[17] https://sweden.se/life/democracy/swedish-government?utm_source=chatgpt.com

[18] Johan Martinsson, "Sweden Democrats": An Anti-Immigration Vote, Fondation pour l'Innovation Politique (Fondapol), Paris, 2019.

٢– التحول من الهامش إلى البرلمان (٢٠١٠) ثم تثبيت الوجود (٢٠١٤–٢٠١٨)

يمثّل دخول حزب ديمقراطيو السويد البرلمان السويدي عام ٢٠١٠ نقطة انعطاف رئيسة في مساره؛ لأن الانتقال إلى البرلمان لا يعني فقط تمثيلًا رقميًا، بل يعني امتلاك أدوات مؤسسية: الوصول إلى الإعلام الرسمي، المشاركة في اللجان، التأثير في التشريعات، وبناء شبكة علاقات سياسية. ومن منظور النظم السياسية، فإن التمثيل البرلماني يتيح للحزب التحول من خطاب احتجاجي إلى خطاب ‘‘سياسات’’ مع الحفاظ على أدوات التعبئة.

وتشير الأدبيات إلى أن الحزب عزّز حضوره في الدورات اللاحقة (٢٠١٤ و٢٠١٨) عبر توسيع قاعدته في مناطق وأوساط اجتماعية باتت ترى في قضايا الهجرة والاندماج والأمن أولويات متقدمة. كما أن السياق ما بعد ٢٠١٥ أسهم في جعل هذه الملفات أكثر حضورًا في المجال العام، الأمر الذي انعكس على فرص الحزب الانتخابية. وفي التحليل الأكاديمي، لا يُقرأ هذا الصعود بوصفه حركة جماهيرية ‘‘فجائية’’، بل بوصفه تراكمًا سياسيًا يشتغل على ثلاث جبهات:

١–خطاب الهوية

٢–سياسة الأزمة

٣– استثمار فجوة الثقة بالأحزاب التقليدية[19]

٣–انتخابات ٢٠٢٢ وتحول الحزب إلى "فاعل حاسم" في معادلة الحكم

مثّلت انتخابات ٢٠٢٢ تحولًا نوعيًا؛ إذ أصبح الحزب من أكبر القوى البرلمانية، الأمر الذي جعله عنصرًا حاسمًا في موازين تشكيل الحكومة واتجاهات السياسات العامةوفقا لبيانات الهيئة السويدية للانتخابات (Valmyndigheten) مرجعًا أساسيًا لتوثيق النتائج ونسب المشاركة

ومن منظور تحليل النظام البرلماني السويدي، فإن أهمية ٢٠٢٢ ليست فقط في عدد المقاعد، بل في نمط النفوذ: التأثير دون المشاركة التنفيذية المباشرة. فالحزب، بحسب ترتيبات الحكم، لم يكن بالضرورة جزءًا رسميًا من الحكومة، لكنه أصبح شريكًا سياسيًا عبر دعم برلماني منظم، وهو نمط معروف في الديمقراطيات البرلمانية عندما لا توجد أغلبية صافية. هذا النمط يمنح الحزب قدرة على دفع أجندته في ملفات محددة (الهجرة، الاندماج، الجريمة) مع تقليل كلفة المسؤولية التنفيذية اليومية[٢٠].

٤–اتفاق تيدو بوصفه جسراً من الخطاب إلى السياسة وتثبيت التأثير

يمثل ‘‘اتفاق تيدو’’ (Tidö Agreement) مرحلة مفصلية في دراسة صعود الحزب، لأنه يوضح كيف يمكن لتحول انتخابي أن يتحول إلى ترتيب حكم يحدد الأولويات العامة. ومن الناحية البحثية، لا يُقرأ الاتفاق بوصفه وثيقة

[19] Jens Rydgren and Sara van der Meiden, “The Radical Right and the End of Swedish Exceptionalism,” European Political Science 18, no. 3 (2019): 439–455.

[٢٠] الهيئة السويدية للانتخابات: نتائج انتخابات https://val.se/servicelankar/servicelankar/other-languages/english-engelska/election-results/election-results-2022

سياسية فقط، بل كأداة تحليل تُظهر: ما الملفات التي تحولت إلى محور تفاوض؟ وما طبيعة التحول من شعارات انتخابية إلى مسارات تنفيذية؟ وكيف تُدار العلاقة بين الحزب الداعم والائتلاف الحاكم؟[7]

وقد تناولت بعض الدراسات في قواعد علمية (مثل DIVA) الاتفاق بوصفه وثيقة واسعة البنود تقنن التعاون وتربط الدعم البرلماني بحزمة سياسات، في حين قدمت منظمات حقوقية تحليلات تفصيلية تنبّه إلى أن جزءًا من بنود الاتفاق—خصوصًا المتعلقة بالهجرة والاندماج—قد يثير نقاشات حقوقية ومؤسسية. وهذا يفتح مجالًا بحثيًا مهمًا لقياس أثر الشعبوية: ليس فقط في الخطاب، بل في إعادة تعريف السياسات العامة واتجاهاته[21]

*** الأيديولوجيا والخطاب السياسي لحزب ديمقراطيو السويد وآليات اشتغاله الشعبوي**

١- البنية الأيديولوجية للحزب (قومية/أصالية / سلطوية / شعبوية)

درج كثير من الأدبيات حزب ديمقراطيو السويد ضمن طيف ''اليمين الراديكالي الشعبوي'' في أوروبا، وهو تصنيف لا يكتفي بوصف الحزب بأنه ''يميني''، بل يحدد تركيبته الأيديولوجية بوصفها تلاقي ثلاثة مكونات مترابطة: الأصالية/القومية الثقافية ، والسلطوية ، والشعبوية

وتشير أعمال كاس مودّه إلى أن ''الأصالية'' تُعرّف الأمة بوصفها ملكًا رمزيًا وسياسيًا لـ''الأصليين''، وتعدّ وجود ''الآخر'' (خصوصًا المهاجرين) تهديدًا للهوية والتماسك؛ أما ''السلطوية'' فتتمثل في تفضيل النظام والانضباط الصارم وسياسات القانون والنظام، بينما تضيف ''الشعبوية'' ثنائية الشعب/النخبة وادعاء تمثيل الإرادة العامة.

وتُعد هذه مهمّة لأنها تفسر لماذا لا يظهر الحزب بوصفه ''اقتصاديًا'' بالدرجة الأولى، بل بوصفه حزبًا تُعرّف أجندته عبر الهجرة والهوية والأمن، ثم تُسند هذه الأجندة بخطاب شعبوي يحمّل ''النخبة'' مسؤولية الإخفاق في إدارة الحدود والاندماج والجريمة.

وهذا ينسجم مع مقاربات ترى أن اليمين الشعبوي ينجح عندما يربط ''قضايا الهوية'' بمنطق ''الأزمة'' ويقدم نفسه كبديل للمؤسسة الحاكمة[22].

[21] دراسة جامعية (DIVA) عن اتفاق تيدو https://miun.diva-portal.org/smash/get/diva2%3A1810267/FULLTEXT01.pd

[22] Cas Mudde, Populist Radical Right Parties in Europe, Cambridge: Cambridge University Press, 2007 \https://www.cambridge.org/core/books/populist-radical-right-parties-in-europe/244D86C50E6D1DC44C86C4D1D313F16D?utm_source=chatgpt.com

٢- خطاب الهجرة والهوية والاندماج

يمثل ملف الهجرة نقطة الارتكاز الأكثر ثباتًا في خطاب حزب ديمقراطيو السويد، إذ تُعرض الهجرة غالبًا بوصفها مسألة سيادة وقدرة استيعاب وتماسك اجتماعي. ومن منظور تحليل الخطاب، لا تظهر الهجرة هنا كإجراء إداري، بل كقضية تمس تعريف ''الشعب'' وحدود الانتماء الوطني.

أما الهوية الوطنية في الخطاب اليميني الشعبوي فتُقدَّم بوصفها حزمة قيم وثقافة وتقاليد ينبغي صيانتها. وفي هذه الصياغة، يتشكل ''الشعب'' كجماعة متخيَّلة أكثر تجانسًا، ويظهر ''الآخر'' (المهاجر/غير المندمج) بوصفه مصدر تهديد للتماسك أو القيم. وتوضح أدبيات لاكلو أن بناء ''الشعب'' سياسيًا غالبًا يتم عبر رسم حد فاصل ''نحن/هم''، ثم تجميع مطالب وخوف اجتماعي متفرق تحت عنوان واحد ينتج هوية سياسية جامعة.

وفي قضية الاندماج، يميل الخطاب المرتبط باليمين الشعبوي إلى نقل الاندماج من كونه سياسة دعم واستيعاب إلى كونه واجبًا مشروطًا (لغة، عمل، التزام بالقانون، قبول القيم). وهذا يخلق بنية معيارية للاستحقاق والانتماء: من يلتزم ''يستحق''، ومن لا يلتزم يُستبعد رمزيًا أو سياساتيًا. ويُقرأ هذا التحول ضمن مقاربة مولر التي ترى أن الشعبوية قد تميل إلى تضييق معنى ''الشعب الحقيقي''، أو التشكيك بشرعية فئات وخصوم بحجة أنهم لا يمثلون الشعب أو لا يشاركون قيمه[٢٣].

٣- الأمن والجريمة والرفاه (أمننة السياسة ورفاه مشروط)

تُظهر الأدبيات أن نجاح كثير من أحزاب اليمين الشعبوي يتعزز عندما يتم ربط الهجرة بالتهديدات الأمنية والجريمة المنظمة والعنف، لأن ذلك يُنتج ما يُعرف بأمننة القضية: أي نقلها من مجال السياسة العامة ''العادية'' إلى مجال الطوارئ والخطر الوجودي.

وبحسب أدبيات ''الأسلوب الاتصالي''، تعمل الشعبوية على توسيع تأثيرها عبر سياسة الأزمة: تصوير الواقع بوصفه في حالة خطر دائم يستلزم إجراءات صارمة وسريعة، ويقلل من جاذبية الحلول التدرجية أو التسويات البرلمانية.

وفي موضوع دولة الرفاه، تتحدث الأدبيات عن مفهوم ''رفاه شوفيني/مشروط'' (Welfare Chauvinism) في اليمين الشعبوي: أي الدفاع عن دولة الرفاه مع السعي إلى قصر الاستحقاقات أو تشديد شروطها وربطها بالانتماء/المواطنة/الاندماج. وهذا الخطاب مهم جدًا في السويد، لأن دولة الرفاه تمثل ركيزة هوية سياسية—اجتماعية، وبالتالي يصبح النقاش حول الاستحقاق مادة خصبة لتعبئة الناخبين.

وتفيد هذه الفكرة في تفسير قدرة الحزب على جذب شرائح ليست ''يمينية اقتصاديًا''، لكنها تتبنى موقفًا متشددًا من الهجرة أو ترى أن الدولة تُدار على نحو يهدد استدامة الرفاه[٢٤].

---

23. Cas Mudde, Populist Radical Right Parties in Europe, Cambridge: Cambridge University Press, 2007, p.٣٠

٢٤ Jan Jagers and Stefaan Walgrave, "Populism as Political Communication Style," مصدر سبق ذكره.

٤- الخطاب تجاه الاتحاد الأوروبي والحكم—وتطبيق مؤشرات القياس على الحالة

يميل جزء معتبر من اليمين الشعبوي الأوروبي إلى توظيف موقف نقدي من الاتحاد الأوروبي، إمّا بوصفه مساسًا بالسيادة الوطنية أو بوصفه إطارًا يفرض قواعد تحدّ من قدرة الدولة على ضبط الحدود والسياسات. وفي الحالة السويدية، يُدرس هذا البعد ضمن سياق أوسع: كيف يستخدم الحزب قضايا السيادة والحدود والهوية لتبرير مواقف سياسية، وكيف يربط ذلك بمسؤولية ''النخبة'' التي يُتهم بأنها قدّمت تنازلات للبيروقراطية الأوروبية أو أهملت مصالح ''الناس العاديين''.

ومن زاوية القياس المنهجي، يمكن تطبيق مؤشرات الشعبوية (المبحث الأول) على خطاب الحزب وفق نواتين: - **نواة شعبوية:** الشعب/النخبة + الإرادة العامة + تجانس الشعب + التمثيل الحصري.

نواة أسلوبية/مساعدة: سياسة الأزمة + تبسيط الحلول + مناهضة المؤسسة.

*** العوامل المفسِّرة لصعود حزب ديمقراطيو السويد وانعكاساته على السياسة العامة والديمقراطية**

١-الهجرة وأزمة ٢٠١٥ كنقطة انعطاف بنيوية في المجال العام

تُعد أزمة اللجوء عام ٢٠١٥ إحدى أهم نقاط الانعطاف التي أعادت ترتيب أولويات السياسة العامة في السويد، إذ تحولت الهجرة من ملف إداري/إنساني إلى ملف سياسي مركزي يتقاطع مع قضايا التماسك الاجتماعي والاندماج والأمن والموارد العامة. وتُظهر وثائق رسمية أن موجة ٢٠١٥ كانت غير مسبوقة في تاريخ السويد الحديث، وأنها فرضت ضغوطًا كبيرة على منظومة الاستقبال والإسكان وقدرة المؤسسات على الاستجابة.

من زاوية ''التعلم المؤسسي''، تُفيد تقارير التدقيق الوطني بأن الدولة والوكالات أدت جانبًا من واجباتها في لحظة التصاعد، غير أن الأزمة كشفت نواقص في الاستعداد والقدرة والإدارة. وهذا النوع من التقييمات يخلق بيئة خصبة لخطاب شعبوي يقوم على فكرة ''فشل النخبة/عجز الدولة''، ويحوّل النقاش العام لصالح حلول أكثر حدة تُقدَّم بوصفها ''استعادة للسيطرة''[٢٥].

٢-فجوة التمثيل والثقة—مناخٌ مواتٍ لبناء ثنائية "الشعب/النخبة"

يُفسَّر صعود الشعبوية في الأدبيات المقارنة—خاصةً في الديمقراطيات المتقدمة—بوصفه نتيجة لتزايد شعور فئات اجتماعية بأن الأحزاب التقليدية لم تعد تمثلها تمثيلًا كافيًا، أو أنها أصبحت شديدة ''التكنوقراطية'' ومنفصلة عن هموم الناس اليومية. في هذه البيئة، يكتسب خطاب ''الشعب مقابل النخبة'' قابلية أكبر للانتشار لأنه يوفر تفسيرًا بسيطًا للأزمات ويقدّم الحزب بوصفه صوت ''الناس العاديين''.

وتُفيد وثائق السياسة الحكومية الحديثة في السويد بأن قضايا الاندماج والاعتماد على الإعانات والجريمة و''المجتمعات الموازية'' أصبحت جزءًا من السردية الرسمية لتبرير ''تحول في

[25]Joanna Ericson, Child Protection Systems in Sweden, Place of Publication: Publisher, 2017, p. 25.

المنهج" نحو تشديد الهجرة وإعادة توجيه سياسة الاندماج نحو المسؤولية الفردية والعمل واللغة. وهذا التلاقي بين خطاب المؤسسات وخطاب اليمين الشعبوي يوسّع مساحة قبول سردية "إخفاق النهج السابق" التي تستثمرها الشعبوية.

ومن منظور نظري، يساعد هذا السياق على فهم كيف تتحول أزمة الثقة إلى موارد تعبئة: فالشعبوية لا تحتاج إلى رفض الديمقراطية شكليًا، بل تشتغل داخلها عبر توظيف التوتر بين الوعود الخلاصية للديمقراطية ومتطلبات عملها الإجرائي—وهو ما يفسر صعودها حتى في أنظمة مستقرة مثل السويد[٢٦].

٣- دولة الرفاه والاستحقاق—من الشمولية إلى "الرفاه المشروط" وتحوّل المواقف العامة

يُعدّ نموذج دولة الرفاه السويدي قائمًا تاريخيًا على الشمولية (Universalism)، إلا أن توسع الهجرة الإنسانية وصعوبات الاندماج في سوق العمل أعاد طرح سؤال الاستدامة والاستحقاق: كيف تُدار الموارد العامة؟ ومن يستفيد؟ وكيف تُقاس "المساهمة"؟ وتقدم تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تحليلًا مؤسسيًا مهمًا لمسألة الاندماج، وتوضح أن ارتفاع حصة الهجرة الإنسانية يرتبط عادةً ببطء الاندماج في سوق العمل مقارنة بأنواع أخرى من الهجرة، وهو ما يجعل ملف الاندماج محورًا سياسيًا دائمًا.

وفي هذا الإطار تتشكل نزعات "الرفاه المشروط/الشوفيني" في دول الرفاه: دعم دولة الرفاه مع الميل إلى تقييد الوصول إليها عبر شروط ترتبط بالمواطنة/الإقامة/العمل/اللغة. وقد تناولت بحوث أكاديمية حديثة في سياق السويد خطاب "الوصول إلى الرفاه للمهاجرين" وكيف يتقاطع هذا الخطاب بين أحزاب يمين-وسط واليمين الشعبوي، بما يشير إلى نوع من "الاصطفاف التدريجي" في سرديات الاستحقاق والاندماج.

وتُضيف أعمال أكاديمية صادرة عن OUP (ضمن دراسات عن قبول اللامساواة والاتجاهات تجاه رفاهية "الآخر") منظورًا كميًا/تحليليًا يربط بين "مواقف الرفاه المشروط" وبين الاتجاهات الشعبوية، ما يساعد على بناء تفسير أعمق يتجاوز اختزال الصعود في عامل الهجرة وحده[27]

٤-الأمن والجريمة وتحول السياسة بعد ٢٠٢٢—من الخطاب إلى السياسات العامة

يستثمر اليمين الشعبوي عادةً "سياسة الأزمة" عبر ربط الهجرة والاندماج بالأمن والجريمة المنظمة، وهي استراتيجية تعبوية فعّالة لأنها تعيد ترتيب الأولويات العامة لصالح التشدد. وفي السويد، يلاحظ أن وثائق الحكومة وخطاباتها الرسمية تتضمن ربطًا مباشرًا بين تقليل الهجرة وتحسين شروط الاندماج ومكافحة الجريمة و"المجتمع الموازي"، بما يعني أن جزءًا من أجندة التشدد أصبح مُمأسسًا داخل خطاب الدولة بعد ٢٠٢٢.

[26] https://www.government.se/speeches/2023/09/statement-of-government-policy-12-september-2023/?utm_source=chatgpt.com

[27] Georges Lemaître, The Integration of Immigrants into the Labour Market: The Case of Sweden, OECD Social, Employment and Migration Working Papers, No. 48, DELSA/ELSA/WD/SEM(2007)3, 2007.

وتقدم تغطيات رويترز (بوصفها مصدرًا صحفيًا موثوقًا) شواهد على اتجاهات تشريعية/سياساتية مرتبطة بمكافحة جرائم العصابات (مثل تقنيات الشرطة أو خفض سن المسؤولية الجنائية المقترح) وأيضًا تشديد في قواعد اللجوء، بما يعكس كيف تتحول الأولويات الأمنية إلى دافع لتغيير السياسات العامة في بيئة سياسية يمينية مدعومة برلمانيًا من حزب ديمقراطيو السويد.

وتُظهر بيانات OECD الأحدث أن الحكومة التي تولت في أكتوبر ٢٠٢٢ أعلنت ''تحولًا نموذجيًا'' نحو تشديد الهجرة وتقليلها، وهو ما يقدّم سندًا مؤسسيًا لتحليل تأثير صعود اليمين الشعبوي على اتجاهات السياسة العام[28]

*** الخاتمة**

سعى هذا البحث إلى تحليل ظاهرة صعود اليمين الشعبوي في السويد عبر دراسة حالة حزب ديمقراطيو السويد، انطلاقًا من أن هذه الظاهرة لم تعد حدثًا انتخابيًا عابرًا، بل أصبحت مؤشرًا على تحولات أعمق في بنية النظام الحزبي وفي طبيعة النقاش العام داخل الديمقراطيات الأوروبية. وقد بيّن البحث، عبر الإطار النظري والمفاهيمي، أن الشعبوية ليست مجرد ''خطاب حاد''، بل هي منطق سياسي يقوم على ثنائية الشعب/النخبة، ورفع الإرادة العامة إلى مرتبة مرجعية، مع قابلية للانزلاق إلى تضييق التعددية وادعاء التمثيل الحصري. كما أوضح أن الشعبوية اليمينية تتمايز بمركزية الهوية والهجرة والأمن، وبإعادة تعريف الانتماء والاستحقاق وفق منطق قومي/ثقافي.

وأظهر تحليل السياق السويدي أن دولة الرفاه والنظام البرلماني التوافقي وفّرا تاريخيًا أرضية للاستقرار السياسي، إلا أن التحولات التي تعمقت منذ عام ٢٠١٥—خصوصًا أزمة اللجوء وما رافقها من ضغوط مؤسسية وخدمية—أسهمت في إعادة ترتيب أولويات المجال العام لصالح قضايا الاندماج والهوية والأمن. وقد تفاعلت هذه التحولات مع فجوة الثقة والتمثيل لدى بعض الشرائح، ومع ديناميات الإعلام الجديد التي تعزز خطاب الأزمة والتبسيط والاستقطاب، لتخلق بيئة مواتية لتمدد اليمين الشعبوي.

وفي ضوء تتبع تطور حزب ديمقراطيو السويد، خلص البحث إلى أن الحزب استطاع الانتقال من الهامش إلى المركز عبر مسار تراكمي: إعادة بناء الصورة والشرعية، ثم دخول البرلمان، ثم توسع تدريجي وصولًا إلى موقع حاسم في انتخابات ٢٠٢٢، وما تلاها من ترتيبات تعاون برلماني جعلت تأثيره يتجاوز مستوى الخطاب إلى مستوى السياسات العامة. وقد أكد ذلك تحليل الأيديولوجيا والخطاب السياسي للحزب، الذي تمحور حول تقييد الهجرة، وتشديد الاندماج بوصفه التزامًا، وأمننة القضايا عبر ربط الهجرة بالجريمة والعنف، فضلًا عن خطاب الرفاه المشروط الذي يعيد تعريف الاستحقاق ضمن منطق الانتماء والالتزام.

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إن صعود اليمين الشعبوي في السويد يمثل تحولًا مزدوجًا: فهو من جهة يعكس استجابة سياسية لقلق اجتماعي حقيقي حول قضايا الاندماج والأمن والاستدامة، ومن جهة أخرى يطرح تحديات تتصل بمستقبل التعددية وثقافة التسوية الديمقراطية. ومن ثمّ فإن فهم هذه الظاهرة يتطلب مقاربة مركبة تجمع بين تحليل العوامل البنيوية والمؤسسية، وبين دراسة الخطاب بوصفه أداة تعبئة وإعادة

تعريف للأولويات، مع الانتباه إلى أن تحويل الشعبوية إلى نفوذ سياساتي داخل الدولة قد يترك آثارًا طويلة الأمد في النظام الحزبي وفي تعريف المواطنة ومعايير الانتماء داخل المجتمع السويدي.